المحددات السياسية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الكونغو الديمقراطية

أ. فتح الجليل عبد رب الرسول خاطر[*] د. غادة البياع[**]

• **مُلخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المحددات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة من 2004 إلى 2024، تتمتع الكونغو الديمقراطية بموارد طبيعية هائلة تجعلها وجهة واعدة للاستثمار، إلا أن البيئة السياسية غير المستقرة والتحديات الاقتصادية مثل الفساد، ضعف البنية التحتية، والتضخم، قد حدت من قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير العوامل السياسية مثل الاستقرار الحكومي، السياسات الاقتصادية، والنزاعات الداخلية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية مثل التضخم، تذبذب أسعار العملة، ومستوى التنمية في البنية التحتية، كما تسلط الضوء على دور الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية في تحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، المحددات السياسية، المحددات الاقتصادية، البيئة الاستثمارية

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The Political and Economic Determinants of Foreign Direct Investment in the Democratic Republic of the Congo

Fathoul-djalil Khatir **Dr. Ghada El-Bayaa**

- **Abstract**

This study aims to analyze the political and economic determinants that influence the flow of foreign direct investment into the Democratic Republic of the Congo during the period from 2004 to 2024. The Democratic Republic of the Congo is endowed with vast natural resources, making it a promising investment destination. However, the unstable political environment and economic challenges such as corruption, weak infrastructure, and inflation have significantly limited its ability to attract foreign direct investment. The study relies on a descriptive-analytical approach to examine the impact of political factors such as government stability, economic policies, and internal conflicts, in addition to economic factors such as inflation, currency fluctuations, and infrastructure development levels. It also highlights the role of economic and legislative reforms in improving the investment climate and addressing the challenges faced by foreign investors.

Keywords: Foreign direct investment, political determinants, economic determinants, investment climate

- **مقدمة:**

شهدت الكونغو الديمقراطية تحولات كبيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مما أثّر بشكل كبير على بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من الثروات الطبيعية الضخمة التي تتمتع بها البلاد، مثل المعادن الثمينة والموارد الزراعية، فإن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظل تحدياً رئيسياً بسبب مجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية، فقد تأثرت استثمارات الشركات الأجنبية بالعوامل السياسية مثل الاستقرار الحكومي، والتقلبات السياسية، وأزمات الأمن الداخلي، إلى جانب العوامل الاقتصادية مثل الفساد، ضعف البنية التحتية، وتذبذب معدلات التضخم، في هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المحددات السياسية والاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على التحديات والفرص التي نشأت نتيجة لهذه المتغيرات.

أولاً: أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكونغو الديمقراطية، الدراسة تساهم في فهم التحديات التي يواجهها المستثمرون الأجانب في ظل الظروف السياسية غير المستقرة والاقتصاد المتقلب، وتقديم رؤى حول كيفية تطوير السياسات الحكومية والمؤسسات القانونية لجذب المزيد من الاستثمارات.

ثانياً: هدف الدراسة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتحديد المحددات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكونغو الديمقراطية، ويركز الهدف الرئيسي للدراسة على فهم كيفية تأثير العوامل السياسية مثل الاستقرار الحكومي، السياسات الاقتصادية، والمناخ السياسي العام على قرارات المستثمرين الأجانب، كما يهدف إلى دراسة العوامل الاقتصادية مثل الثروات الطبيعية، البنية التحتية، والتضخم، وكيفية تأثير هذه العوامل على مناخ الأعمال في البلاد.

ثالثاً: إشكالية الدراسة.

إشكالية الدراسة تكمن في التحديات التي تواجه الكونغو الديمقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم امتلاكها موارد طبيعية هائلة وفرص اقتصادية واعدة، على الرغم من هذه الإمكانيات، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية ما زال محدوداً ويعوقه العديد من العوامل السياسية والاقتصادية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة.

تثير الدراسة تساؤلاً رئيسياً هو: كيف يؤثر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الكونغو الديمقراطية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وعلى ضوء التساؤل الرئيسي للدراسة تتفرع عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

1. على أي مدى تعيق المحددات السياسية تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الكونغو الديمقراطية؟
2. ما هي المحددات الاقتصادية التي تحد من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الكونغو الديمقراطية؟
3. ما هي التحديات التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكونغو الديمقراطية؟ وكيف يمكن تحسين المناخ الاستثماري في الكونغو الديمقراطية؟

خامساً: الإطار المكاني والزماني.

أ- **الإطار المكاني:** الإطار المكاني للدراسة يتمثل في الكونغو الديمقراطية، حيث أنها تشتهر بمواردها الطبيعية الوفيرة، مثل المعادن الثمينة والنفط، مما يجعلها واحدة من الوجهات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- **الإطار الزماني:** الإطار الزماني للدراسة يبدأ من 2004، وهي فترة بداية ظهور الكونغو الديمقراطية في مؤشر مدركات الفساد العالمي ، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية لأنها تمثل مرحلة هامة من التحولات الاقتصادية والسياسية، حيث شهدت البلاد العديد من التغيرات في مناخ الأعمال.

سادساً: فرضية الدراسة.

فرضية الدراسة تتمثل في أنه تؤثر العوامل السياسية كالإستقرار السياسي والاقتصادية مثل التضخم المرتفع، تقلبات أسعار العملة، والفساد، بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكونغو الديمقراطية.

سابعاً: منهج الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في بيئة الاستثمار في الكونغو الديمقراطية.

ثامناً: محاور البحث.

ينقسم البحث بخلاف المقدمة والخاتمة وقائمة المراجع إلى المحاور الاتية:

المحور الأول: المحددات السياسية للاستثمار الاجنبي المباشر.

المحور الثاني: المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر.

الخاتمة: نتائج وتوصيات.

المحور الأول: المحددات السياسية للاستثمار الاجنبي المباشر في الكونغو الديمقراطية.

مرت إفريقيا، عبر تاريخها، بصراعات وحروب أهلية ونزاعات حدودية منذ الحقبة الاستعمارية، مما أدى إلى العديد من الأزمات، أبرزها سوء إدارة الدولة وارتفاع مستوى البيروقراطية والفساد السياسي، وقد أسهمت هذه المشكلات في تدهور الأوضاع على جميع الأصعدة، من حياة المواطنين إلى التنمية، الدول ذات الأراضي الشاسعة والموارد الهائلة، مثل الكونغو الديمقراطية، غالباً ما تواجه مشاكل تتعلق بعدم كفاءة الحكومة المركزية في بسط سيطرتها على جميع الأقاليم وحماية مواردها الطبيعية، مما يجعل المناطق الحدودية عرضة للتدخلات الخارجية، غالباً ما تكون هذه المناطق أكثر ولاءً لسلطات دول مجاورة، إضافة إلى ذلك توفر الموارد الطبيعية الاستراتيجية في الكونغو الديمقراطية يزيد من احتمالات نشوب صراعات، حيث تبدأ السيطرة على المناطق

النائية من قبل "رجال سياسيين أقوياء" محليين، وغالباً ما يكون ذلك بدعم من دول الجوار، من جهة أخرى يعتبر الاستقرار السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يُعد شرطاً أساسياً للمستثمرين الأجانب لنقل رؤوس أموالهم أو خبراتهم إلى أي دولة، فالاستثمار يتطلب بيئة آمنة ومستقرة، ولن يقدم المستثمرون على استثمارات في دول تعاني من الأزمات السياسية المستمرة، الاستقرار السياسي يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية ويعتبر من العوامل الأساسية في اتخاذ القرار الاستثماري، وقد أثر عدم الاستقرار بشكل كبير على الحكم والتنمية السياسية والاقتصادية في الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى انتشار الفساد ونهب الموارد، مما يساهم في تفاقم الوضع داخل هيكل إدارة الدولة، بناءً على ذلك يمكن مناقشة هذا الموضوع بشكل أعمق لفهم تأثير الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات في الكونغو الديمقراطية، من خلال ما يلي:

أولاً: طبيعة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية

جمهورية الكونغو الديمقراطية (RDC) هي دولة ذات نظام سياسي رئاسي، حيث يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية واسعة، ويشمل هذا النظام ثلاث سلطات رئيسية[1]:

1. **السلطة التنفيذية:** تتركز في يد رئيس الجمهورية الذي يمثل رأس الدولة والضامن لاستقلال البلاد وسلامتها الإقليمية، رئيس الجمهورية يُنتخب لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويعين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة. كما يضمن احترام الدستور والوفاء بالمعاهدات الدولية.
2. **السلطة التشريعية:** يمارسها البرلمان الذي يتكون من مجلسين: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، **الجمعية الوطنية:** تتألف من نواب منتخبين بشكل مباشر، بينما **مجلس الشيوخ:** يمثل المقاطعات ويتم انتخاب أعضائه من قبل المجالس الإقليمية، دور البرلمان يتمثل في إقرار القوانين ومراقبة الحكومة.

[1] **Constitution** of the Democratic Republic of the Congo, pp. 5-31. https://www.icla.up.ac.za › drc_constitution.

3. **السلطة القضائية:** هي مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتضم المحكمة الدستورية، ومحكمة النقض، والمحاكم العسكرية، بالإضافة إلى المحاكم المدنية.

- **التعددية الحزبية:** يتيح الدستور لكل مواطن الحق في تأسيس حزب سياسي أو الانضمام إليه، الأحزاب السياسية تشارك في الحياة السياسية وتساهم في التعبير عن تطلعات الشعب وتعزيز الديمقراطية، ورغم وجود هذه المبادئ، فإن الواقع يشهد على عدم احترام هذه المواد الدستورية في ظل الفساد السياسي المستشري.

تتمتع الكونغو الديمقراطية بموارد طبيعية هائلة ومساحة جغرافية واسعة، مما جعلها مسرحاً للمنافسات المحلية والإقليمية والدولية، ومنذ استقلالها عانت البلاد من صراعات وحروب أهلية متواصلة بسبب التوترات العرقية والطائفية والنزاع على السلطة والموارد الطبيعية، هذه الصراعات تفاقمت بسبب التدخلات الخارجية، خاصة من الدول المجاورة مثل رواندا، التي لعبت دوراً كبيراً في إشعال النزاع في شرق الكونغو[1].

بدأت الحرب في الكونغو نتيجة للصراع العرقي في رواندا، حيث تدفق اللاجئون الروانديون إلى الكونغو بعد الإبادة الجماعية في 1994، مما أسفر عن اشتعال الصراع بين اللاجئين والمجتمعات المحلية، واندلعت حرب إقليمية في 1996، ومع دعم من دول مجاورة مثل رواندا وأوغندا، تم الإطاحة بنظام موبوتو سيسي سيكو في 1997، لكن هذا أدى إلى تصاعد النزاع واندلاع حرب الكونغو الثانية في 1998، وتعد هذه الحروب انعكاساً لصراع معقد متعدد الأبعاد يشمل التوترات العرقية، السياسية، والجغرافية، حيث تتداخل المصالح الإقليمية والدولية[2]، ولا يزال عدم الاستقرار مستمراً في البلاد حتى اليوم.

[1]Denisova, T. S., & Kostelyanets, S. V. **The Democratic Republic of the Congo: Political Instability and the Rwandan Factor**. Vestnik RUDN. International Relations, Vol.23, No.1, (2023), p. 39.

[2] Muraya, Joyce., & Ahere, John. **Perpetuation of instability in the Democratic Republic of the Congo: When the Kivus sneeze, Kinshasa catches a cold. ACCORD Occasional Paper**, Vol. 1., (2014), p. 7.

بدأت حرب الكونغو الديمقراطية كامتداد للحرب الأهلية في رواندا، حيث نشأت الحرب في رواندا عام 1990 عندما قاد التوتسي، تحت قيادة الجبهة الوطنية الرواندية، تمرداً ضد نظام الهوتو بقيادة الرئيس جوفينال هابياريمانا، كان التوتسي في الجبهة الوطنية الرواندية مكونين من لاجئين روانديين في أوغندا ومنطقة البحيرات الكبرى، الذين فروا من رواندا بعد انهيار النظام الملكي التوتسي في عام 1960، في عام 1990، قرروا العودة إلى السلطة عبر غزو شمال رواندا، في هذه الفترة، تدخل جيش موبوتو والقوات الفرنسية لدعم نظام هابياريمانا ووقف تقدم الجبهة الوطنية الرواندية، ومع تعثر المفاوضات بين الجبهة الوطنية الرواندية وحكومة هابياريمانا في 1994، أسقطت طائرة الرئيسين الرواندي والبوروندي في 6 أبريل 1994، مما أدى إلى مقتلهم، تبع ذلك هجوم شنته الجبهة الوطنية الرواندية على العاصمة كيغالي، حيث قامت العناصر المتطرفة في الجيش الرواندي بحملة إبادة عرقية ضد التوتسي والهوتو المعتدلين، مما أسفر عن مقتل حوالي 800,000 شخص، بعد سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على كيغالي، لجأ العديد من الهوتو، بما في ذلك الجنود الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية، في الكونغو الديمقراطية، مما خلق تهديداً أمنياً على طول الحدود بين البلدين، شكل وجود اللاجئين المسلحين من الهوتو على الحدود بين رواندا والكونغو الديمقراطية تهديداً للأمن في رواندا، حيث كانوا يهاجمون من مواقعهم في الكونغو قبل العودة إليها، تدخل التوتسي الروانديون والأوغنديون في الكونغو الديمقراطية بهدف تدمير هذا الوجود المسلح، وهو ما يوضح مركز الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى، حيث كانت السياسة العرقية الإقصائية في إدارة الدولة الرواندية عاملاً رئيسياً في زعزعة الاستقرار في رواندا وفي دول الجوار، بما في ذلك الكونغو الديمقراطية[1].

ثانيا: البعد الإثني القبلي الإقليمي وانعكاساته على الصراع السياسي في الكونغو الديمقراطية

تُظهر الحالة في الكونغو الديمقراطية بوضوح أن التداخل العرقي والإثني والقبلي بين المقاطعات والأقاليم، وخاصة في المناطق الحدودية مع الدول المجاورة، يؤدي إلى

[1] Kabemba, C. K. **Democratisation and the political economy of a dysfunctional state: The case of the Democratic Republic of Congo**. Unpublished doctoral dissertation, University of Witwatersrand, Johannesburg. (2011), p. 107.

تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي والأمني، هذه التفاعلات تساهم في تأجيج الصراعات والحروب الأهلية، وتزيد من تعقيد النزاعات الإقليمية، حيث أن الروابط العرقية العابرة للحدود تعزز احتمالية تصعيد النزاعات، إذ تساهم في تدويل الصراعات بين الدول، مما يؤدي إلى تدخلات خارجية وزيادة العنف، على سبيل المثال، لعبت رواندا دوراً كبيراً في تصعيد الأزمات في شرق الكونغو الديمقراطية، حيث أن التوترات العرقية بين التوتسي والهوتو عبر الحدود تسببت في صراعات دموية مثل حرب الكونغو الأولى (1996–1997) وحرب الكونغو الثانية (1998–2003)، التي شهدت تدخل تسع دول أفريقية[1]، ومنذ عام 1998، استمرت القوات المسلحة والجماعات المتمردة من دول الجوار، مثل رواندا وبوروندي وأوغندا، في التأثير على مناطق شرق الكونغو، كما أن توزيع المجتمعات العرقية عبر الحدود نتيجة لترسيم الحدود الاستعماري، خلق واقعاً معقداً لا يأخذ في اعتباره التوزيع الجغرافي للمجتمعات القبلية، مما أدى إلى وجود توترات عرقية ودينية مستمرة، مثلاً تعتبر بعض الجماعات العرقية مثل التوتسي أن شمال كيفو هو "امتداد لرواندا"، وهو ما يزيد من تعقيد الوضع الأمني والسياسي في المنطقة[2].

على الرغم من التحسن الجزئي في الوضع الأمني، إلا أن الأوضاع السياسية في الكونغو الديمقراطية لا تزال غير مستقرة بسبب ضعف الدولة والفساد المستشري، فالدولة غير قادرة على فرض سيطرتها على أراضيها أو توفير الخدمات الأساسية بشكل فعال، مما يعزز وجود الجماعات المسلحة ويزيد من التوترات الداخلية، ومن جانب آخر تستمر النخب السياسية في الاستفادة من الموارد الطبيعية من خلال الفساد والنهب، مما يعمق الأزمة الاقتصادية ويعوق جهود التنمية[3]، لقد ساهمت فترة حكم موبوتو سيسي سيكو الطويلة، التي امتدت لأكثر من 30 عاماً، في ترسيخ الفساد

[1] Denisova, T. S., & Kostelyanets, S. V. **Op. Cit.** p. 39.
[2] Denisova, T. S., & Kostelyanets, S. V. **Op. Cit.** p. 45.
[3] Adetoba, A. C., Chhonkar, P. S., Tosetto, R. J., & Lopes, F. C. **Political and economic consequences of the crisis in the Democratic Republic of Congo**, (2014), p. 17.

والمحسوبية في الجهاز الحكومي، حيث كانت المناصب تُمنح بناءً على الاعتبارات القبلية والعرقية بدلاً من الكفاءة، نتيجة لذلك يعاني الاقتصاد الكونغولي من تدهور مستمر، مما يحد من قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغم هذه التحديات، تبقى الكونغو الديمقراطية وجهة مغرية لشركات التعدين الكبرى بسبب احتياطياتها الغنية من المعادن والموارد الطبيعية، لكن في ظل ضعف الرقابة، دخلت الشبكات الإجرامية في تحالفات مع الحكومات وأمراء الحرب للاستفادة من الأزمة ونهب هذه الموارد، مما يزيد من تعقيد الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد[1].

ثالثاً: دوافع دول الجوار في التدخل العسكري في الكونغو الديمقراطية

لقد كانت التدخلات العسكرية لدول الجوار في حروب الكونغو الديمقراطية الأولى والثانية مدفوعة بثلاثة مبررات رئيسية:

1. **الأمن القومي:** كان الدافع الأول لهذه التدخلات هو حماية الأمن القومي للدول المجاورة، ففي حرب الكونغو الأولى، تدخلت رواندا بهدف الدفاع عن نفسها ضد التوتسي الكونغوليين الذين كانت لهم علاقات تاريخية مع رواندا، بعد الإطاحة بموبوتو وتنصيب لوران كابيلا، كانت رواندا تأمل في أن يؤدي ذلك إلى إنهاء الهجمات التي كانت تشنها القوات المسلحة الرواندية السابقة من الهوتو، لكن هذا لم يحدث، لذلك دعمت رواندا المتمردين ضد كابيلا وأرسلت قواتها العسكرية إلى شرق الكونغو للقضاء على التهديد المتمثل في القوات المسلحة الرواندية السابقة، كما أن ميليشيا بوروندي، التي تضم التوتسي والهوتو، كانت تشكل تهديداً لبوروندي بسبب استخدام قوات الهوتو البوروندية الكونغو الديمقراطية كنقطة انطلاق للهجمات، مما استدعى تدخل بوروندي في حرب الكونغو الثانية، من جانب آخر تدخلت أنغولا في الحرب الأولى دفاعاً عن نظام كابيلا بسبب رغبتها في القضاء على دعم موبوتو للجماعات المناوئة لنظامها مثل الإتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (يونيتا)، كذلك تدخلت أوغندا لدعم قواتها في مواجهة

[1] **Ibid** p. 14.

الهجمات عبر الحدود من قِبل القوات الديمقراطية المتحالفة والتي كانت تستخدم أراضي الكونغو كقاعدة انطلاق[1].

2. **طلب الدعم من كابيلا:** في حرب الكونغو الثانية، طلب الرئيس لوران كابيلا رسمياً من دول مجموعة تنمية جنوب أفريقيا (سادك) المساعدة لحماية حكومته من الهجمات التي شنها التحالف الرواندي الأوغندي ضد حكومته، وبذلك تدخلت كل من زيمبابوي وناميبيا وأنغولا إلى جانب كابيلا بناءً على هذا الطلب، وهو ما شكل سببا آخر للتدخل العسكري في الكونغو.

3. **المكاسب الاقتصادية:** السبب الثالث كان الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية الغنية في الكونغو الديمقراطية، بعد غزو شرق البلاد عام 1998، قامت القوات الرواندية والأوغندية، بمساعدة المتمردين الكونغوليين من تجمع الكونغو من أجل الديمقراطية، بنهب الموارد الطبيعية القيمة مثل الماس والكولتان، خلال هذه الفترة شهدت صادرات أوغندا من الماس زيادة بنسبة 1200% من 1997 إلى 1998، وزادت صادرات رواندا وأوغندا بشكل كبير في نفس الوقت، كما استغلوا الكولتان، مما جلب ملايين الدولارات للبلدين، ووفّر تمويلاً لتمويل عمليات الحرب، هذا الاستغلال المنهجي للموارد الطبيعية كان جزءاً من مبررات التدخل العسكري، حيث تم نهب الموارد من شرق الكونغو واستخدامها كمصدر تمويل للعمليات الحربية في تلك الفترة، في 2001، قدم فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة تقريراً أشار إلى أن رواندا وأوغندا وبوروندي قد تدخلوا في الكونغو لأغراض اقتصادية، حيث قاموا بنهب مواردها الطبيعية، في 2005، قضت محكمة العدل الدولية بأن أوغندا مذنبة بانتهاك سيادة الكونغو الديمقراطية وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة الاحتلال بين 1998 و2003، وقد تم الحكم على أوغندا بدفع تعويضات تصل إلى 10 مليارات دولار[2].

---

[1] Ogunnoiki, A. O. **Armed conflict in resource-endowed african states: A case study of the Democratic Republic of Congo (DRC)**. International Journal of Advanced Academic Research, Vol. 5. No. 1. (January 2019), pp. 31-33.

[2] Ogunnoiki, A. O. **Op. Cit.** pp. 31-33.

المحور الثاني: المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الكونغو الديمقراطية

تعتبر المحددات الاقتصادية من العوامل الأساسية التي تشجع على الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، إذ تعكس هذه البيئة الاقتصادية مصداقية الاقتصاد، مما يعزز شعور المستثمرين بالأمان والقدرة على التخطيط واتخاذ القرارات المستقبلية، يتحقق هذا الأمر من خلال التحكم في مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، سواءً الداخلي أو الخارجي، وتؤكد العديد من الدراسات الحديثة أهمية دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد هذه المحددات من المدخلات الأساسية التي يعتمد عليها صانع القرار في توجيه الاستثمارات نحو الخارج، ومن أبرز العوامل المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر هو حجم السوق، فكلما كان السوق كبيراً سواء الحالي أو المتوقع، تزداد تدفقات الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توفر اليد العاملة ومستويات الأجور، فالدول التي تتمتع بتوفر يد عاملة رخيصة تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار، لأن انخفاض التكاليف الإنتاجية يعزز القدرة التنافسية للشركات، خصوصاً فيما يتعلق بتكاليف العمل، مما يدفع الشركات إلى تأسيس مصانع في الدول النامية للاستفادة من هذه التكلفة المنخفضة.

وفيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الكونغو الديمقراطية، فقد أظهر الاقتصاد مرونة رغم حالة عدم اليقين المتزايدة بسبب النزاع المسلح في شرق البلاد، ويقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022 بنسبة 8.9%، مدعوماً بإنتاج التعدين الذي كان أعلى من المتوقع، مما أدى إلى زيادة الإيرادات بشكل كبير، ومع ذلك يواجه الاقتصاد الكونغولي تحديات عدة، مثل ارتفاع الديون الخارجية والفساد المستشري، فضلاً عن غياب الرغبة في الإصلاحات من جانب الحكومة.

تعتبر المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تلعب دوراً أساسياً في جذب الاستثمارات بمجرد وجود سياسات

اقتصادية ملائمة وانفتاح على العالم الخارجي، تشمل هذه المحددات مؤشرات اقتصادية تدل على مستوى أداء الاقتصاد الوطني، مثل توفر اليد العاملة الرخيصة، أسعار الصرف، البنية التحتية، والتمويل، لذلك ركزت العديد من الدراسات على هذه المحددات الاقتصادية باعتبارها من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنركز في هذه الدراسة على أبرز هذه المحددات وتأثيرها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنها ما يلي:

اولاً: درجة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفق نحو الاقتصادات المفتوحة التي تتميز بمستوى عالٍ من الانفتاح التجاري وتميل إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا الانفتاح لا يتوقف عند إزالة القيود التجارية فحسب، بل يشمل أيضاً تقليل القيود على حركة عناصر الإنتاج مثل العمالة ورؤوس الأموال، مما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار، فضلاً عن استقرار الأسواق، وبالنتيجة كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، زادت جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن قياس ذلك من خلال مقارنة نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم هذا المؤشر لقياس درجة انفتاح الاقتصاد، عندما تكون هذه النسبة مرتفعة، فهذا يشير إلى أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على التبادل التجاري مع الدول الأخرى، ما يعني أنه يتسم بالانفتاح على الأسواق العالمية ، وكذلك قياس تركز الصادرات وتخفيض القيود الجمركية، ومن خلال تقليص هذه القيود، تتعزز سهولة حركة البضائع والخدمات عبر الحدود، مما يزيد من جاذبية السوق لجذب الشركات الأجنبية ، من أبرز مزايا الانفتاح التجاري تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى نقل التكنولوجيا وفتح الأسواق أمام الدول، مما يعزز قدرتها التنافسية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتفع معدل الانفتاح التجاري من 38.5% في عام 2004 إلى 58.7% في عام 2018، كما أنها عضو في العديد من المنظمات الأفريقية الإقليمية، مما يشير إلى استمرار ارتفاع معدل انفتاحها التجاري[1]،

[1] Famode, D. M., Makalamba, P. M., & Ngobula, K. N**. Econometric assessment of relationship between trade openness and**

ورغم التحديات والأزمات التي شهدتها البلاد منذ استقلالها حتى الآن، يظل هذا الاتجاه نحو الانفتاح مستمراً، كما يظهر من الشكل البياني الآتي:

شكل بياني رقم (1)

تطور درجة الانفتاح الاقتصادي للكونغو الديمقراطية خلال الفترة (2004-2022).

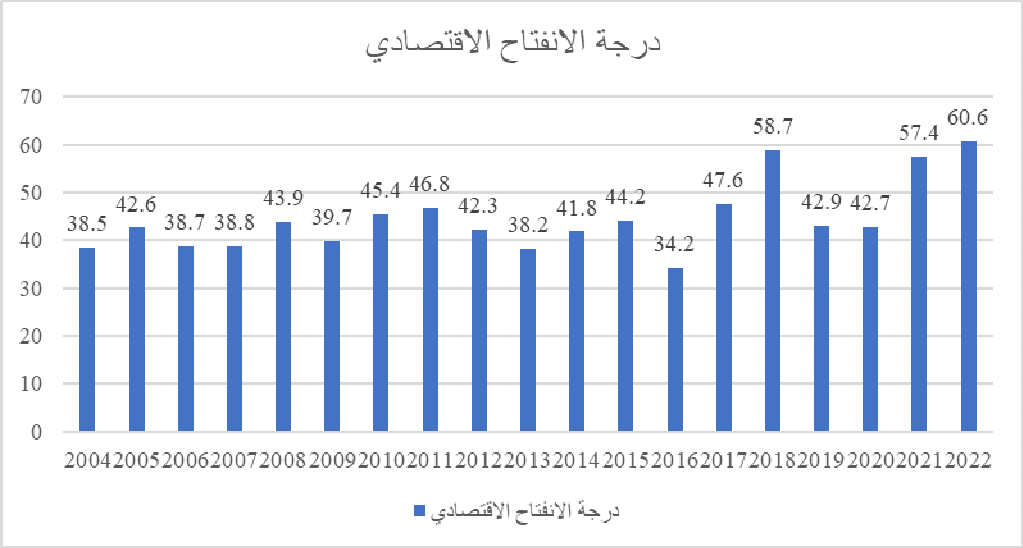

Source: World Bank database Online: **World Development Indicators**: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators, 28/3/2024.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (1) أن درجة الانفتاح الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية على العالم الخارجي قد شهدت زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من حوالي 38.5% في عام 2004 إلى 60.6% في عام 2022، وتعتبر الكونغو الديمقراطية واحدة من الأسواق الرئيسية في المنطقة، وذلك بفضل إمكانياتها الكبيرة من حيث التعداد السكاني، الموارد البشرية، والثروات الطبيعية، مما يتيح لها فرصة جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

unemployment in Africa: The case study of Democratic Republic of Congo. International Journal of Economics and Buisness Adminstration, Vol. 6, No. 1, (2020), pp. 2-3.

ثانياً: حجم السوق

يعد حجم السوق ومدى نموه في الدولة المضيفة من العوامل الأساسية التي تجذب أو ترد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما كان حجم السوق الحالي أو المتوقع كبيراً، زادت الفرص لجذب المزيد من الاستثمارات، مما يشجع الشركات الأجنبية على الإنتاج وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية، أحد أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، إذ يعتبر الأول مؤشراً على الطلب الفعلي، بينما يعتبر الثاني دليلاً على الحجم المطلق للسوق وإمكاناته المستقبلية، ويُعتبر حجم سوق الكونغو الديمقراطية، مع عدد سكانها الكبير نسبياً ونموها السكاني المرتفع، من الأسواق الواعدة في الاقتصاد الإقليمي، فقد زادت حصة الطبقة الوسطى من السكان من 8% إلى 21% خلال العقد الأخير، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغذاء والسلع الاستهلاكية سريعة الحركة والمعمرة، كما أن التحضر المستمر يخلق طلباً متزايداً على تطوير البنية التحتية، الإسكان، والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

يُعتبر الإنفاق الأسري في كينشاسا الأعلى في البلاد، ورغم أن غالبية الإنفاق في المقاطعات الأخرى موجه نحو الغذاء، فإن حصة الإنفاق على الغذاء في كينشاسا أقل من 50%، بينما يرتفع الإنفاق على الإسكان، وقد أسهمت عمليات إعادة التأهيل والتطوير في البنية التحتية في زيادة الطلب على قطاع البناء، ففي عام 2006، كانت قيمة واردات مواد البناء 7.4 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت في عام 2013 حوالي 46.8 مليون دولار أمريكي، كما أن 80% من المشاريع التي تنفذ تطوير البنية التحتية هي مشاريع حكومية، وفي عموم وسط أفريقيا، يشهد الطلب على بنية النقل التحتية، مثل الطرق، ارتفاعاً كبيراً، مما يجعل تطوير البنية التحتية المدعوم من الحكومة الكنغولية يشكل محركاً رئيسياً للطلب على قطاع البناء ومواد البناء[1].

[1] Ernst & Young Sustainability Co. Ltd. **Op. Cit.** pp. 55 – 56.

ثالثاً: معدل النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من العوامل الأساسية التي تجذب اهتمام المستثمرين الأجانب، حيث يُعتبر مؤشراً رئيسياً لقياس صحة وحيوية اقتصاد الدولة المضيفة، فعندما تحقق الدولة معدلات نمو مرتفعة، فإن ذلك يعكس قدرة اقتصادها على مكافأة عوامل الإنتاج، بما في ذلك رؤوس الأموال المستثمرة، من خلال تحقيق أرباح مرتفعة، يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المحددات التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب، خصوصاً الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى التوسع أو الوصول إلى أسواق جديدة.

وتشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم السوق وحجم الناتج المحلي الإجمالي، فكلما نما الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت دخول الأفراد مما يعزز ظهور أنماط استهلاكية جديدة، وهو ما يؤدي إلى توسيع السوق وزيادة جاذبيته، وبالتالي يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يجعله من أهم العوامل المؤثرة في جذب تلك الاستثمارات، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (2)

تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للكونغو الديمقراطية خلال (2004-2022)

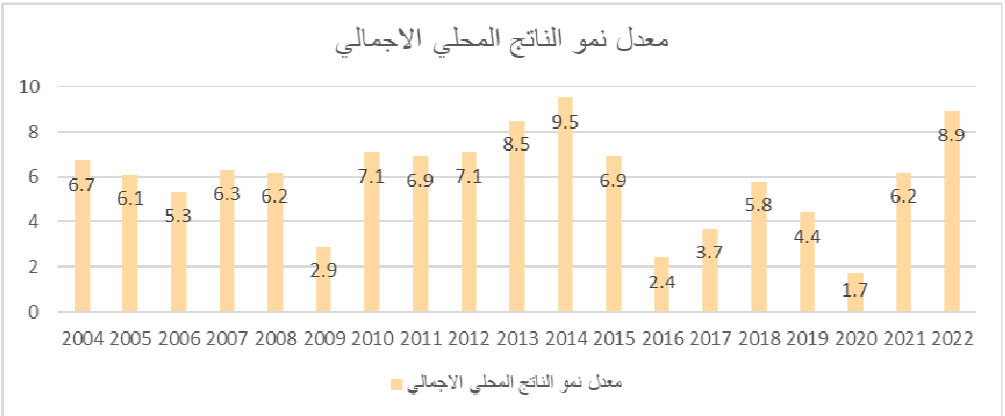

Source: World Bank Database: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators, 19/2/2024

تسعى المؤسسات إلى تعظيم أرباحها في بيئة اقتصادية تشهد نمواً مستمراً وبمعدلات مرتفعة، حيث يكون الطلب الكلي نشطاً، مما يشجع على زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع أرباح الوحدات الاقتصادية، ومن خلال تحليل الشكل البياني رقم (2) أعلاه، يتبين أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الكونغو الديمقراطية قد مر بتقلبات بين الارتفاع والانخفاض، ابتداءً من عام 2004، وهو بداية فترة الدراسة، حتى عام 2009، لم يتجاوز معدل النمو 7%، حيث تراوح بين 2.9% في ظل الأزمة المالية العالمية و6.7% في فترات أخرى، مما جعل النمو ضعيفاً ومتذبذباً ولم يكن محفزاً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومنذ عام 2010، بدأ معدل النمو في الارتفاع بشكل متذبذب، حتى وصل في عام 2014 إلى أعلى معدل نمو في فترة الدراسة والذي بلغ 9.5%، ومع ذلك بدأ النمو في التراجع بدءًا من عام 2015، ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2020، وهو عام جائحة كورونا التي أثرت على اقتصادات العالم بأسره، ثم بدأ النمو في العودة تدريجياً في عام 2021، حتى وصل إلى 8.9% في عام 2022، وبناءً على ذلك يمكن القول إن معدلات النمو في الكونغو الديمقراطية خلال فترة الدراسة قد تنوعت بين عوامل جاذبة للاستثمار في بعض الفترات، وأخرى طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في فترات أخرى.

رابعاً: معدل التضخم.

يعرف التضخم على أنه زيادة في المستوى العام للأسعار، ويعد من الظواهر الاقتصادية التي يختلف تقديرها بين الاقتصاديين وعامة الناس[1]، يشير ارتفاع معدل التضخم إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤثر بشكل كبير على سياسات التسعير، ما ينعكس بدوره على تكاليف الإنتاج ومستوى الأرباح في الأسواق، هذا

[1]MULUME, M. B., ILUNGA, R. B. W., MUTEREZI, F. O., & UMBAMBA, R. B**. L'inflation: analyse de ses effets sur les prix des produits de première nécessité. Cas de la Ville de Kamina**. International Journal of Economic Studies and Management (IJESM), Vol. 3, No. 2, (2023), p. 609.

التأثير يمتد أيضاً إلى الأنشطة الاستثمارية بشكل عام، وبالأخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فعندما يرتفع التضخم، تميل الاستثمارات إلى التوجه نحو الأنشطة ذات الربحية السريعة، بينما تتراجع الاستثمارات المباشرة، لذلك يُعد من الضروري أن تعمل الدول المضيفة للاستثمار على تبني سياسات نقدية ومالية فعالة للتحكم في مستويات التضخم ضمن حدود معقولة، وتشير العديد من الدراسات إلى أهمية الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصاً في القطاعات التي تتطلب استثمارات طويلة الأجل، كما أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة سلبية بين معدلات التضخم المرتفعة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التضخم المرتفع يشير عادة إلى ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، وبالتالي يُعد انخفاض معدل التضخم من العوامل الرئيسية التي تساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية بين الدول، وفيما يلي الشكل البياني الذي يوضح تطور معدل التضخم في الكونغو الديمقراطية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3)

تطور معدل التضخم في الكونغو الديمقراطية خلال الفترة (2004-2022).

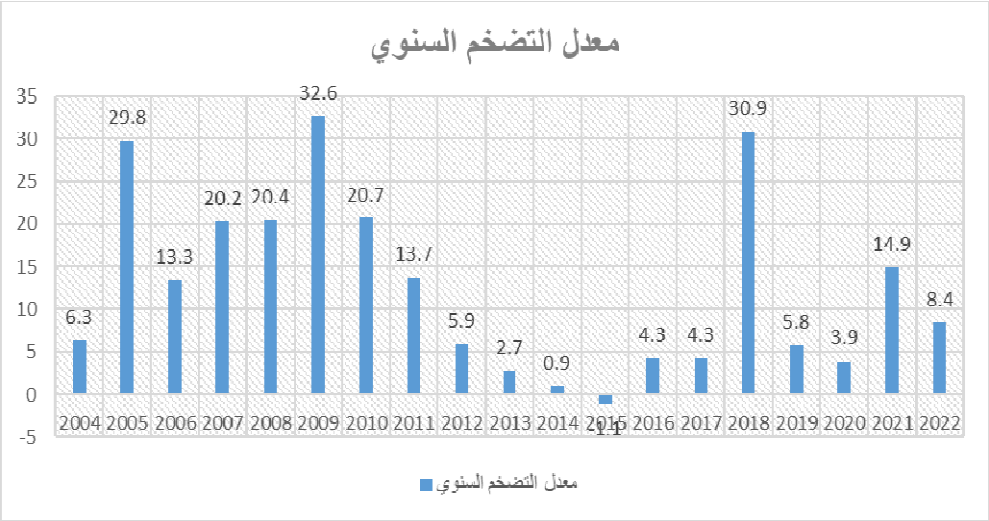

Source: World Bank Database: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators, 19/2/2024

لا شك أن ارتفاع معدل التضخم يؤثر بشكل عكسي على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي على القدرة الشرائية، فكلما ارتفع معدل التضخم، انخفضت القيمة الحقيقية للنقود، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد والمؤسسات، كما أن هذا ينعكس سلباً على صافي الدخل الحقيقي، سواءً على مستوى الأفراد أو الشركات، ويظهر في الشكل البياني رقم (3) أن معدلات التضخم في الكونغو الديمقراطية كانت مرتفعة بشكل ملحوظ حيث قاربت 30% في عام 2005، ثم بدأت في التراجع لتصل إلى 13.3% في عام 2006، لكن المعدلات بدأت في الارتفاع مرة أخرى لتقترب من 33% في عام 2009، وهو ما يوضح أن تلك الفترة لم تكن مشجعة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من عام 2010، بدأ معدل التضخم في التراجع، ليصل إلى –1.1% في عام 2015، وهو ما يعد الفترة الأنسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل الاستقرار النسبي في التضخم، خصوصاً في الفترة بين 2013 و2015، إلا أنه في عام 2016، بدأ التضخم يرتفع مجدداً حتى وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2018 حيث بلغ حوالي 31%، ومن ثم، تراجع التضخم بشكل متذبذب حتى وصل إلى 8.4% في عام 2022، يشير هذا التذبذب في معدلات التضخم إلى التأثيرات السلبية للأزمات المتتالية والحروب والصراعات والفساد الإداري والمالي التي مرت بها الكونغو الديمقراطية طوال تاريخها، وبالتالي يعد التضخم أحد المصادر الرئيسية للقلق بالنسبة للدول النامية، وبالأخص الكونغو الديمقراطية، حيث يتسبب في زيادة الأسعار في السوق بشكل عام، مما يضر بشكل خاص بالمستهلكين ذوي الدخل المحدود.

وينشأ التضخم أيضاً نتيجة لعدة عوامل، مثل نقص الإنتاج الاقتصادي المعتمد على العوامل التقليدية كالعنصر البشري ورأس المال والإنتاجية والابتكار، وعندما يتسارع التضخم، قد يؤدي إلى تحويل الأنشطة الإنتاجية نحو عمليات المضاربة، مما يعوق نمو النشاط الاقتصادي، وفي حالة الكونغو الديمقراطية، أظهرت الدراسة أن التضخم أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للأسر في مدينة كامينا، مما جعل من الضروري العمل

على استقرار الأسعار لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة[1]، إذا تم التغلب على هذه التحديات، فإن الكونغو الديمقراطية قد تحقق المزيد من الفرص لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

خامساً: سعر الصرف.

يُعد سعر الصرف من العوامل الأساسية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يعكس استقرار سعر الصرف الوضع الاقتصادي للدولة المضيفة بشكل عام، يساعد استقرار سعر الصرف المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية بناءً على حسابات وتوقعات واضحة، يتأثر تدفق الاستثمارات الأجنبية بمعدل الصرف من ناحيتين: **الأولى:** تتعلق بانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف المشروع الحقيقية، وبالتالي تحفيز المستثمرين الأجانب على زيادة استثماراتهم، **الثانية:** تتعلق باستقرار سعر الصرف، الذي يضمن استقرار أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج، مما يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، في حال كانت هناك تقلبات كبيرة في سعر الصرف، فقد يواجه المستثمرون صعوبة في اتخاذ قرارات استثمارية واضحة، تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين قيمة العملة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بمعنى أنه عندما تنخفض العملة المحلية، تنخفض معها التكاليف، مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

إن متابعة تطور سعر الصرف يعتبر أمراً بالغ الأهمية للسلطات النقدية في الدول، وخاصة في الكونغو الديمقراطية، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات الاقتصادية الكبرى، قد يؤدي أي اختلال في سعر الصرف عن مستواه التوازني إلى تأثيرات كبيرة على الوضع الاقتصادي العام، مثل عدم اليقين بشأن ربحية الاستثمار في القطاعات

[1]MULUME, M. B., ILUNGA, R. B. W., MUTEREZI, F. O., & UMBAMBA, R. B**. Op. Cit.** p. 608.

القابلة للتداول، أو تأثيره على إدارة المالية العامة والديون الخارجية واحتياطيات النقد الأجنبي، منذ سبتمبر 2021، حقق بنك الكونغو المركزي تقدماً ملحوظاً في استقرار سعر الصرف، حيث شهد احتياطيات النقد الأجنبي زيادة كبيرة بلغت 3.3 مليار دولار أمريكي، وأظهرت المؤشرات الاقتصادية استقراراً في الإطار الكلي للاقتصاد، حيث وصل سعر الصرف الرسمي إلى 1992.41 فرنك كونغولي مقابل الدولار الأمريكي، بينما بلغ السعر في السوق الموازية 2038.33 فرنك كونغولي مقابل الدولار الأمريكي، مما يعكس استقراراً نسبياً في سوق الصرف الأجنبي[1].

هذا الاستقرار تحقق بفضل التنسيق الجيد بين السياسات المالية والنقدية، وهو ما يجب الحفاظ عليه لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، أكدت الحكومة والبنك المركزي التزامهما المستمر بتنفيذ السياسات الحكيمة للحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للفرنك الكونغولي[2]، وعلى الرغم من أن الاختلالات في سعر الصرف تؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكونغو الديمقراطية، إلا أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يعزز النشاط الاقتصادي ويشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما قد يؤدي ارتفاع قيمتها إلى إعاقة الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلاد.

- **الخاتمة:**

في ضوء ما تم استعراضه وتحليله من محددات سياسية واقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الكونغو الديمقراطية، يمكن القول بأن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يظل أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلاد، على الرغم من أن الكونغو تتمتع بموارد طبيعية هائلة تمثل فرصة كبيرة، فإن العوامل السياسية والاقتصادية مثل ضعف الاستقرار السياسي، الفساد، تذبذب أسعار العملات، التضخم المرتفع، وضعف البنية

[1] Lubu, G. L., Mabala, E. M., Onim, J. P. N., & Ambroise Jr, E. **Fundamentals and Misalignment of the Real Effective Exchange Rate in the Democratic Republic of Congo**. Modern Economy, Vol.14., No.4., (2023), pp. 430-431.

[2] Lubu, G. L., Mabala, E. M., Onim, J. P. N., & Ambroise Jr, E. **Op. Cit**. pp. 430-431.

التحتية تعرقل بشكل كبير تدفق الاستثمارات الأجنبية، أن الكونغو الديمقراطية تمتلك إمكانيات كبيرة للنمو الاقتصادي من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية، شريطة أن تعمل الحكومة على معالجة التحديات السياسية والاقتصادية بشكل فعّال.

- **النتائج والتوصيات:**

أولاً: النتائج:

تستعرض هذه الدراسة نتائج مهمة فيما يتعلق بالمحددات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكونغو الديمقراطية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **الاستقرار السياسي:** أظهرت الدراسة أن الاستقرار السياسي يعد من العوامل الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالفترات التي شهدت عدم استقرار سياسي أو نزاعات داخلية أدت إلى تراجع في تدفق الاستثمارات، بينما تحسن الوضع السياسي في فترات معينة ساعد على زيادة ثقة المستثمرين الأجانب.
2. **السياسات الحكومية والإصلاحات التشريعية:** تبين أن الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي أجرتها الحكومة الكونغولية ساهمت في تحسين بيئة الأعمال إلى حد ما، ولكنها لم تكن كافية لجذب الاستثمارات بشكل كبير، تظل السياسات الحكومية بحاجة إلى مزيد من الوضوح والتنفيذ الفعّال، خاصة في مجالات الضرائب، واللوائح التنظيمية، وحوافز الاستثمار.
3. **الفساد وضعف الحكم الرشيد:** يعد الفساد الإداري وضعف تطبيق القوانين أحد أكبر العوائق أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الفساد في الأجهزة الحكومية يؤثر بشكل سلبي على بيئة الأعمال ويقلل من ثقة المستثمرين في النظام القضائي والتشريعي.
4. **العوامل الاقتصادية:** العوامل الاقتصادية مثل تذبذب أسعار العملة، ارتفاع معدلات التضخم، وضعف البنية التحتية كانت من أبرز التحديات التي

تواجهها الكونغو الديمقراطية في جذب الاستثمارات، كما أن ضعف الوصول إلى أسواق الطاقة والنقل في بعض المناطق يعيق تدفق الاستثمارات في العديد من القطاعات.

5. **الموارد الطبيعية:** على الرغم من أن الكونغو الديمقراطية تمتلك موارد طبيعية هائلة، إلا أن الاستفادة الفعّالة منها لم تكن بالمستوى المطلوب، العديد من المستثمرين يواجهون تحديات في الحصول على التراخيص والامتيازات اللازمة للاستثمار في هذا القطاع، مما يعوق استثمار الموارد بشكل مستدام.
6. **الفرص والتحديات:** أظهرت الدراسة أن هناك العديد من الفرص التي يمكن استغلالها في الكونغو الديمقراطية، مثل استثمار القطاع المعدني والزراعي، بالإضافة إلى قطاع الطاقة المتجددة، إلا أن هذه الفرص لا تزال تقابلها تحديات كبيرة تتطلب تحسين البيئة السياسية والاقتصادية بشكل مستمر.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة وتحليل المحددات السياسية والاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الكونغو الديمقراطية، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين بيئة الاستثمار في البلاد وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1. **تعزيز الاستقرار السياسي:** ينبغي أن تعمل الحكومة على تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الحوار الوطني، وتقوية المؤسسات السياسية، والعمل على حل النزاعات الداخلية بشكل سلمي، هذا سيسهم في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في البلاد ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار.
2. **تحسين الحكم الرشيد ومحاربة الفساد:** يجب أن تكون مكافحة الفساد في طليعة أولويات الحكومة من خلال تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العامة

وتطبيق القوانين بشكل صارم، ينبغي تحسين كفاءة النظام القضائي وضمان استقلاليته لضمان حماية حقوق المستثمرين الأجانب.

3. **إصلاح السياسات الاقتصادية والتشريعية:** يتطلب الأمر إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، يجب تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل البيروقراطية، وتوفير بيئة تشريعية أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم حوافز ضريبية وتشريعية لتشجيع الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية.
4. **تحسين البنية التحتية:** يعد تحسين البنية التحتية من أهم العوامل التي ستسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب استثمار الموارد في تحسين شبكات النقل، والاتصالات، والطاقة، مما يسهل عمليات الإنتاج والتوزيع ويساهم في تقليل التكاليف التشغيلية للمستثمرين.
5. **استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام:** يجب أن تسعى الحكومة إلى استغلال الموارد الطبيعية بشكل أكثر فعالية واستدامة من خلال تحسين إدارة الموارد المعدنية والطبيعية، وضمان الشفافية في منح التراخيص والتعاقدات مع الشركات الأجنبية، وضمان حماية البيئة والمجتمعات المحلية.
6. **تطوير القطاع المالي:** من الضروري تطوير القطاع المالي وتعزيز النظام المصرفي في الكونغو الديمقراطية، مما يسهل على المستثمرين الأجانب الوصول إلى التمويل ويضمن استقرار العملة المحلية، وبالتالي يقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاستثمارات.
7. **تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص:** ينبغي تعزيز التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية، من خلال إنشاء شراكات استراتيجية لتنمية القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، والتعدين، والزراعة، يمكن لهذه الشراكات أن تساهم في تحسين مناخ الاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة.

8. **زيادة الوعي بالفرص الاستثمارية:** من المهم تعزيز الدعاية للفرص الاستثمارية المتاحة في الكونغو الديمقراطية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، من خلال تنظيم المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية التي تجمع بين المستثمرين وصناع القرار، سيسهم هذا في جذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

- **مراجع الدراسة**

1. Denisova, T. S., & Kostelyanets, S. V. The Democratic Republic of the Congo: Political Instability and the Rwandan Factor. Vestnik RUDN. **International Relations**, Vol.23, No.1, (2023).
2. Adetoba, A. C., Chhonkar, P. S., Tosetto, R. J., & Lopes, F. C. **Political and economic consequences of the crisis in the Democratic Republic of Congo**, (2014).
3. Ogunnoiki, A. O. Armed conflict in resource-endowed african states: A case study of the Democratic Republic of Congo (DRC). **International Journal of Advanced Academic Research**, Vol. 5. No. 1. (January 2019).
4. Famode, D. M., Makalamba, P. M., & Ngobula, K. N**.** Econometric assessment of relationship between trade openness and unemployment in Africa: The case study of Democratic Republic of Congo. **International Journal of Economics and Buisness Adminstration**, Vol. 6, No.
5. Muraya, Joyce., & Ahere, John. Perpetuation of instability in the Democratic Republic of the Congo: When the Kivus sneeze, Kinshasa catches a cold. **ACCORD Occasional Paper**, Vol. 1., (2014).
6. Constitution of the Democratic Republic of the Congo. https://www.icla.up.ac.za › drc_constitution.
7. Kabemba, C. K. Democratisation and the political economy of a dysfunctional state: The case of the Democratic Republic of Congo. **Unpublished doctoral dissertation**, University of Witwatersrand, Johannesburg. (2011).
8. World Bank database Online: **World Development Indicators**: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators, 28/3/2024.
9. World Bank Database:
   https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators, 19/2/2024.
10. World Bank Database:
    https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators, 19/2/2024.